نص ردن

▪ علاء حسن

أمـــر وزاري

أغلق المحل بأمر من وزارة النقل ، عبارة كتبت على واجهة محل لبيع المشروبات أي الخمور أجلكم الله في حي الجهاد بجانب الكرخ من العاصمة بغداد ، ولا اعتراض على الغلق ، ولكن حول علاقة وزارة النقل بالأمر ، والمسألة تبدو أشبه بالحزورة ، وما أكثرها هذه الأيام ، ونحن قرأنا سابقا "أغلق المحل لمخالفته الشروط الصحية "، وهكذا أوامر كانت تصدر عادة من أمانة بغداد أو وزارة الصحة ، أما أن تصدر من وزارة النقل فالقضية تصبح بحاجة إلى" دراسة تحليلية " لمعرفة الأسباب والدوافع ، وربما تنطلق من حرص الوزارة على منع سواق الشاحنات والستوتات والكيات من شرب الخمر ، خشية حصول حوادث وكوارث مرورية ، يذهب ضحيتها عشرات الأبرياء من المواطنين بفعل تهور السواق وشرب كميات من الخمور تتجاوز المعدلات المتبعة وفق المعايير الدولية .

وزارة النقل وبوصفها مسؤولة عن السكك والخطوط الجوية وبعض الشركات الرسمية المتخصصة لنقل المسافرين والوفود ، أصدرت أوامرها بغلق محال الخمور انطلاقا من مسؤوليتها في حفظ امن مستخدمي المركبات ، و"ارجع يابابا نحن بانتظارك " وحرصا منها على وصول المواطنين بالسلامة والتمتع بالرحلة نحو المحافظات الجنوبية على وجه الخصوص في" طرق الموت " نظرا لما تشهده من حوادث مرورية يومية بسبب سوء الطريق وليس نتيجة تعاطي الخمور .

أمر وزارة النقل يأتي في إطار تخصصها ومن يعترض عليه يقف في صف المروّجين لإشاعة مظاهر دخيلة ، تستهدف بنية المجتمع وقيمه الأخلاقية ، والأمر بحاجة إلى دعم شعبي خصوصا بعدما أدرك العراقيون بأن سبب أزماتهم السياسية وتعطيل تقديم الخدمات يعود إلى انتشار محال الخمور في العاصمة ، ومالها من تأثير في عرقلة التنمية البشرية ، والإفادة القصوى من طاقات الشباب في عمليات الإعمار والبناء استنادا لقاعدة "المفرد المختوم"

الوزارة قدمت دليلا واضحا على رغبتها في أداء دور تربوي في المجتمع ، وحققت إبداعا في تجربة الـ ١٠٠ يوم يحسب لها، حينما جعلت واجباتها لا تقتصر على مهماتها في تطوير السكك والمطارات والموانئ ، وإنما لعبت دورا مهما في وضع يدها على أسباب الكوارث في طرق الموت .

من أجل أن يكون أمر الوزارة ذا فاعلية أكثر ، على سواق الكيات والستوتات التعامل معه بردود أفعال إيجابية ، لأن إغلاق محال بيع الخمور ينطوي على أهداف ستراتيجية غير منظورة في الوقت الحاضر ، وستظهر بعد انتهاء عمر الحكومة الحالية ، وحينذاك ستثبت الحقائق والبراهين إن الوزارة استشرفت المستقبل بقرارها التاريخي ، وربما ستعتمده دول المنطقة للحفاظ على سلامة المسافرين من مستخدمي القطارات الكهربائية والحافلات المكيفة في خارج العراق طبعا ، ولكي تضمن الوزارة نجاح قرارها من واجبها أن تقوم بغلق جميع النوادي والملاهي الليلية في العاصمة بغداد ، لأنها تقدم أنواع الخمور لسواق مركبات "الفور ويل" ، وهؤلاء يشغلون مناصب رسمية مهمة ، ، وطريقة قيادة مركباتهم الحديثة جدا ، لا تشبه من قريب أو بعيد ركوب المطايا .

بعد هروب مدبّر تفجيرات البطحاء من سجن البصرة

أهالي الناصرية قلقون من إفلات المتورّطين بالتفجير من العقاب

أعرب عدد غير قليل من أهالي محافظة ذي قار عن قلقهم من إفلات المتورطين بتفجير البطحاء الثاني من العقاب، مستذكرين بذلك حادث هروب مدبر تفجير البطحاء الأول من سجن البصرة قبل نحو عامين.

ودعا المواطنون إلى الإسراع بإجراءات محاكمة المتورطين بالتفجير الانتحاري الذي وقع خلال زيارة أربعينية الإمام الحسين (ع) الأخيرة وراح ضحيته ١٢٥ مدنيا بين شهيد وجريح، وتنفيذ عقوبة الإعدام في موقع الجريمة بمن تثبت إدانتهم.

□ الناصرية/ حسين العامل

وأبدى المواطن علي حسين في تصريح لـ"المدى"، خشيته مما يشاع بشأن قيام بعض الجهات بالضغط لنقل محاكمة المتهمين إلى مدينة أخرى، ولم يخفِ قلقه من أن يتمكن المتهمون من الهَروب كما هرب منفذ تفجير البطحاء قبل نحو عامين من سجن البصرة.

وكان الإرهابي المتورط في تفجير السوق الشعبية في البطحاء الذي وقع في حزيران ٢٠٠٩، قد تمكن مع سجناء آخرين من الهروب من سجن القصور الرئاسية في البصرة العام الماضي.

من جانبه، رفض عضو مجلس محافظة ذي قار كريم الجابري، نقل المعتقلين المتهمين بتفجير البطحاء الأخير إلى أي مكان آخر، مشددا في تصريحات صحفية على أهمية محاكمتهم في ذي قار.

وكانت الأجهزة الأمنية في ذي قار قد أعلنت في وقت سابق من الأسبوع الماضي التوصل إلى معلومات أمنية أفضت إلى اعتقال عدد من المتورطين بتفجير البطحاء الذي أسفر عن استشهاد ٤٤ مدنياً وجرح٨١ آخرين.

بدورهم طالب المشاركون في تظاهرة الجمعة الماضية التي انطلقت في الناصرية، بالإسراع في تنفيذ القصاص العادل بالمتورطين في مجزرة البطحاء الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية، محذرين من إمكانية هروبهم في حال تأخر تنفيذ أحكام الإعدام بهم.

من جهته، نفى الناطق الإعلامي في محكمة استئناف ذي قار القاضي ناظم الوائلي ما يشاع عن إمكانية نقل المتهمين ومحاكمتهم خارج المحافظة، وقال: "انه لا يوجد نص قانوني يسمح بنقل القضية إلى مكان آخر، وان الجهات المختصة في المحافظة تعمل ليلا ونهارا في مكتب التحقيق الثاني في الناصرية من اجل استكمال القضية وإظهار الحق".

وبين في تصريحات صحفية إن جميع المتهمين اعترفوا صراحة أمام السلطات القضائية في الناصرية بارتكابهم جريمة تفجيرات البطحاء، بمن فيهم الرأس المدبر وهو من تنظيم القاعدة الإرهابي.

وأوضح انه بصفته القاضي المكلف بالقضية فقد انتهى من وضع اللمسات الأخيرة على القضية وانجاز التحقيق فيها، وسوف يحال المتهمون إلى محكمة جنائيات ذي قار كونها المحكمة المختصة، لينالوا جزاءهم العادل.

يذكر إن الطريق الرابط بين مدينتي الناصرية والسماوة قد شهد في الخامس من الشهر الجاري تفجيرا انتحاريا استهدف موكبا يقدم خدماته للزائرين المتوجهين لزيارة العتبات المقدسة، إذ أقدم انتحاري يرتدي حزاما ناسفا على تفجير نفسه وسط حشد من الزائرين بالقرب من مدينة البطحاء.

بيئة ميسان تحذّر من جفاف الأهوار

مؤتمر بيئي عالمي في بابل الشهر المقبل

□ بابل / إقبال محمد
□ ميسان / رعد شاكر

كشفت وزارة البيئة إن مؤتمرا دوليا سيعقد في محافظة بابل الشهر المقبل لبحث المشاريع والمقترحات التي من شأنها تحسين الواقع البيئي، فيما حذرت مديرية بيئة ميسان من جفاف الأهوار الشرقية في المحافظة جراء تواصل انخفاض مناسيب المياه بشكل كبير.

وقال الوكيل الفني للوزارة الدكتور كمال حسين لطيف، إن وفداً من مديرية بيئة محافظة بابل التقى وزير البيئة سركون صليو لازار للتباحث بشأن المشاريع البيئية والواقع البيئي في المحافظة، وحضرته "المدى": إن الشهر المقبل سيشهد انعقاد مؤتمر عالمي يستمر ليومين، ويشارك فيه علماء وخبراء وباحثون عالميون مختصون بشؤون البيئة.

وبين إن الغرض من المؤتمر هو التباحث في المشاريع والمقترحات التي من شأنها تحسين الواقع البيئي، وستتبنى المحافظات تطبيق التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر.

وبشأن معامل تدوير النفايات، أشار لطيف إلى أن لدى الوزارة خطة ومشاريع للصناعة التحويلية، وهناك فرص استثمارية ومشاريع لتحويل المخلفات والنفايات إلى كهرباء وأسمدة، مبينا إن من بين المشاريع المطروحة معملاً لتحويل ١٠٠٠ طن من المخلفات إلى ٢٠ ميكاواط من الطاقة الكهربائية بإمكان محافظة بابل الإفادة منه.

فيما أكد وزير البيئة سركون صليو لازار خلال الاجتماع، إن للواقع البيئي في العراق مخاطر وتحديات كبيرة، متحدثا عن العقبات التي تواجه الواقع البيئي وأهم الملوثات وأسبابها وكيفية علاجها وأهمها قلة المياه وشحة الأمطار إضافة إلى الحروب ومخلفاتها الملوثة إشعاعيا ،إضافة إلى الأسلحة التي فيها نسب من اليورانيوم المنضب المستخدمة خلال تلك الحروب، فضلا عن تردي الخدمات العامة وخاصة في قطاعي الماء والمجاري.

وانتقد لازار بناء المعامل والمنشآت الصناعية بالقرب من المجمعات السكنية والأنهار والآثار السلبية المترتبة على ذلك بسبب المخلفات الصناعية والكيمياوية والتلوث البيئي الذي تتسبب به.

وبهذا الصدد، استعبد وزير البيئة إغلاق جميع معامل الطابوق، عازيا ذلك إلى أن إغلاقها سيضر بالاقتصادي الوطني ويؤثر على إعادة الإعمار، إلا انه أكد غلق عدد من المعامل المخالفة للتعليمات.

وأعلن في الوقت نفسه نجاح تجربة نصب (فلاتر) تصفية لمعالجة الدخان المنبعث من معامل الطابوق، مشيرا إلى أن وزارته تعمل مع وزارة الصناعة والمعادن على تعميم هذه التجربة للحد من المخاطر والتلوث البيئي الذي تتسبب به المعامل.

وأكد لازار إن الوزارة وضعت العديد من البرامج لمواجهة التحديات البيئية ومراقبتها، وان هناك بحوثا وتكنولوجيا متطورة تخص البيئة سيتم العمل بها، متمنيا على الوزارات الأخرى التعاون مع وزارته واستكمال تأسيس مديرية الشرطة البيئية لتكون الذراع التنفيذي للوزارة.

من جانبه، ذكر مستشار المديرية العامة لبيئة الفرات الأوسط الدكتور حسين محمد صالح أهم الانجازات التي قامت بها المديرية، وأبرزها حث الجامعات على أن تعنى رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه بتطوير الواقع البيئي، إضافة إلى تقديم البحوث التي من شأنها تجاوز العقبات التي تواجه عمل المؤسسات البيئية.

فيما ابدى عضو مجلس محافظة بابل مازن عبد الكريم استعداد مجلس المحافظة للتعاون مع مديرية البيئة للحفاظ على صحة المواطن وخدمته، لافتا إلى أن المجلس خصص عشرة مليارات دينار للسنوات الخمسة المقبلة للمشاريع البيئية في المحافظة.

في حين كشف مدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور في تصريح لـ"المدى"، عن تواصل انخفاض مناسيب المياه بشكل كبير في المسطحات المائية في الأهوار الشرقية للمحافظة، محذرا من جفاف بعضها وتحولها إلى أراض جرداء وانقراض ما تبقى من النباتات والأحياء المائية التي تمثل تنوعا أحيائيا فريدا لمناطق الأهوار.

وأوضح إن آخر القراءات المسجلة لمعدل مناسيب المياه في هور أم نعاج قد تراجع إلى حدود ١ متر بعد أن كان يقارب الأربعة أمتار، إضافة إلى هور العظيم الذي في طوره للجفاف بسبب شحة الموارد المائية.

وعزا انخفاض مناسيب المياه في الاهوار إلى ما مرت به محافظة ميسان والعراق عموما من فصول جفاف متتالية وشحة الأمطار وتدني مستوى نهر دجلة وخاصة تفرعاته التي كانت تؤمن في السابق كميات جيدة لتغذية الأهوار "في حين تحولت الآن إلى سواق ضحلة"، على حد قوله.

وأضاف عبد الغفور إن الجانب الإيراني بدوره قام منذ مدة طويلة بقطع جميع الأنهر التي كانت تشكل مصادر مياه رئيسة لمناطق الأهوار، مبينا إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدهور بالغ الخطورة في أهوار ميسان الشرقية ما تسبب بخسارة مساحات مهمة من المسطحات المائية ومازال انحسار المياه مستمرا.ونبه إلى أن ظاهرة الجفاف المتواصل في مناطق الأهوار تسببت بانقراض العديد من الأصناف الحيوانية والنباتية التي كانت تشكل تنوعا أحيائيا واسعا ومنظومة طبيعية في توازن الحياة البرية لتلك المناطق، فضلا عما تؤمنه من مستلزمات لحياة سكان الأهوار.

وعن آخر المستجدات بشأن مشروع إنشاء سدة ترابية لعزل مياه البزول الإيرانية الملوثة التي ما زالت تتدفق منذ عدة أشهر باتجاه مناطق الأهوار الشرقية لميسان، أكد مدير البيئة إن مشروع إقامة السدة الذي أقرته الحكومة المحلية في حينه لم ينفذ لغاية الآن بسبب اشتراط الجهة المنفذة للمشروع قيام الجهات المعنية بتنظيف المسار المحدد لمشروع السدة الترابية من الألغام والقذائف غير المنفلقة المنتشرة في تلك المنطقة.

وتابع بالقول: إن فرق المديرية تواصل عمليات الرصد وأخذ عينات من مياه البزل الملوثة القادمة من إيران وتحديدا من منطقة الفتحة شمال ناحية العزير، موضحا إن الفحوصات أثبتت وجود نسب عالية من الأملاح والزيوت في هذه المياه التي تتدفق باتجاه مسطحاتنا المائية المتصلة بهور أم النعاج وهور الحويزة.

وعن مصادرهذه المياه الملوثة وماهية الزيوت التي تحتويها، بين عبد الغفور أن مديريته تجهل مصادرها وسبق أن ناشدت الحكومة المحلية للقيام بمفاتحة الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية لمخاطبة الجانب الإيراني بهذا الخصوص للوقوف على مصدر البزول وإيقاف ضخها باتجاه الأراضي العراقية، مشيرا إلى أن الجانب الإيراني يزعم أنها بزول لمزارع القصب.

واختتم مدير البيئة حديثه بالتنويه إلى أن قيام الجانب الإيراني بإطلاق المياه الملوثة باتجاه المسطحات المائية العراقية يشكل خرقا لاتفاقية (رامسار) الدولية.

صحفيون كربلائيون: صحف الدوائر الحكومية هدر للمال العام

□ كربلاء / علي العلاوي

دعا صحفيون وإعلاميون في كربلاء إلى عدم منح رخص إصدار للصحف التي تصدرها بعض الدوائر الحكومية، لكونها إهداراً للمال العام، مشيرين إلى أنها لا ترتقي إلى أبسط مقومات الإصدار الصحفي لأن القائمين عليها موظفون لا يمتلكون مؤهلات صحفية.

وقال رئيس تحرير صحيفة "إعمار كربلاء" الصادرة عن محافظة كربلاء توفيق غالب الحبالي في حديث لـ"المدى": إن الإعلام وسيلة مهمة في أي قطاع سواء كان حكوميا أو أهليا، وذلك لإبراز نشاطات تلك القطاعات، "إلا أننا نلاحظ في الوقت الحاضر توجها كبيرا لإصدار صحف أسبوعية أو نصف شهرية لدوائر فرعية في المحافظات، لا ترتقي لان تكون نشرة مدرسية"، على حد وصفه.

وأضاف إن هذه الصحف وحتى النشرات ليست بالظاهرة الصحية، لان من واجب أقسام الإعلام في الدوائر أن تزود وسائل الإعلام كالصحف والفضائيات ووكالات الأنباء بنشاطات تلك الدوائر، مشيرا إلى أن تلك الصحف والنشرات تسبب خسائر مادية تصرف من ميزانيات تلك الدوائر.

ولفت الحبالي إلى أن التسويق الإعلامي أهم فقرة يجب أن يتم احتسابها قبل التفكير في الإصدار، وهو ما لا يتوفر لدى أقسام الإعلام في المؤسسات، مضيفا إن هذا الأمر تسبب بحالة إرباك كبير، محملا نقابة الصحفيين مسؤولية ذلك لكونها تمنح الاعتماد لصحف ونشرات بأسرع وقت ممكن ولا يوجد لديها جرد بعدد الصحف.

وتابع بالقول: إن هناك أمراً أصبح حالة شائعة وهو قيام بعض مدراء وموظفي إعلام الدوائر الحكومية بإرسال نشاطات دوائرهم على أن يتم كتابة أسمائهم في الصحف وذلك حتى يتم اعتمادهم لدى نقابة الصحفيين.

ولكن رئيس تحرير وكالة "نون" الخبرية تيسير سعيد الأسدي قال لـ"المدى": إن العراق شهد بعد عام ٢٠٠٣ انعطافا كبيرا في عالم الصحافة والإعلام، إذ ظهرت عشرات الصحف والفضائيات والإذاعات، حيث تهيأت الأجواء والأسباب لذلك وساعدت على اتساع الحركة الإعلامية والصحفية في البلاد.

وأضاف إن المراقبين والمعنيين بالصحافة والإعلام وصفوا كثرة الصحف ووسائل الإعلام بأنها من الحالات الصحية والايجابية في المجتمع خصوصا في المجتمعات الديمقراطية، لافتا إلى أن أغلب تلك الصحف اختفى وجودها واضمحل الشارع بسبب اللاجدوى وعدم وجود مكاسب مالية لمؤسسيها بغض النظر عن الصحف التابعة لجهات حكومية وأحزاب غير معروفة في مصادر تمويلها بسبب عدم وجود قانون خاص بتلك الأحزاب التي استمرت تصدر صحفها خلال السنوات الماضية.

وألمح الأسدي إلى أن ذوي النفوذ والوزارات والدوائر تصدر نشرات وصحفا تعمل على إبراز شخصية مدير الدائرة ورأس الهرم فيها، واصفا هذه الحالة بأنها غير صحية للمجتمع، منوها بأن دور النقد والتقويم لأداء الحكومة والمسؤولين مغيّب في تلك الصحف.

واقترح الأسدي على نقابة الصحفيين العراقيين وضع ضوابط لاعتماد الصحف لديها وعدم اعتماد أية صحيفة إلا بعد الاطلاع على سياستها وأهدافها من قبل المختصين والخبراء في هذا المجال، متمنيا تقليص عدد الصحف اليومية والاكتفاء بعدد مناسب من الصحف المهنية، وان تتضمن الصحف الأسبوعية والشهرية مواد وبحوثا في المجالات كافة.

ويعبر الإعلامي ماجد الخياط عن اعتقاده بأن الصحيفة التي لاتشترى بثمن من اجل أن تقرأ لا تعتبر صحيفة ناجحة ولن تتعدى كونها صحيفة إعلانية لا إخبارية، مبينا انه لا توجد صحيفة محلية في كربلاء تحقق مبيعات أو على الأقل يباع عددها بسعر كلفتها، على حد قوله.

ونوه بأن دوائر الدولة عندما تصدر صحيفة إنما تهدف إلى "تبييض أخطائها في الأداء، وتقوم بتوزيعها مجانا وهو ما يكلف الدائرة أموالا طائلة دون مردود مادي أو معنوي سوى إرضاء الوزير والمسؤول"، بحسب تعبيره.

فيما يوضح الإعلامي رائد العسلي في حديث لـ"المدى"، إن الصحف والمجلات والإذاعات التابعة لبعض الدوائر الحكومية تهدف إلى الترويج لما تقوم به من الدائرة من أعمال من اجل كسب ثقة المواطن، لافتا إلى انه بدلا من ذلك تحولت هذه المطبوعات إلى دعاية للمسؤولين ولليس للدوائر.

ودعا الجميع إلى التخلص مما اسمها "مرض إصدار الصحف"، مقترحا توحيد الجهود لكل الدوائر الحكومية بإصدار واحد أو اثنين كما هو معمول به الآن في مجلس المحافظة والمحافظة "وهما صحيفتان أصبح عمرهما طويلا وقادرتين على احتواء كافة أخبار الدوائر الحكومية بزيادة عدد الصفحات بشكل علمي ومهني مدروس".